الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم : .....

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص :إقتصاديات البنوك والتمويل

عنـــــوان الموضـــــوع

دورالبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر - وكالة مسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

من إعداد الطلبة :

- لـــــعـلى محمد

- ضويو محمد منير

تحت الإشراف الدكتور:

- لقليطي الاخضر

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والأسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طيبي حمزة	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
لقليطي الاخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
قطوش عبد الحميد	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم : .....

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص :إقتصاديات البنوك والتمويل

عنـــــوان الموضـــــوع

دورالبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر - وكالة مسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

من إعداد الطلبة :

- لـــــعـلى محمـد

- ضويو محمد منير

تحت الإشراف الدكتور:

- لقليطي الاخضر

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والأسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طيبي حمزة	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
لقليطي الاخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
قطوش عبد الحميد	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي القدير الذي وفقنا لاتمام هذا العامل المتواضع ، ولا نقول في بحثنا هذا أننا اتخذنا طريقا آخر في البحث وعالجنا أبوابا توسعنا فيها أكثر من غيرنا فالكمال لله سبحانه وتعالى ، فقد يكون في البحث نقصا لا نراه فقل ما يرى المرء عيوبه ، نتقدم بشكرنا الكبير ووافر الامتنان إلى من شاركنا عناء هذا البحث ، وإلى المثل الرفيع في التواضع أستاذنا الفاضل الاخضر لقليطي الذي ترك أثرا واضحا على هذه المذكرة فبارك الله فيه ، كما نشكره على كل نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة.

وخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة التي نستزيد بها والتي سيكون لها اثر واضح في الإرتقاء بمستوى هذه الرسالة ، ونتقبل منهم كل النقد البناء .

كما نشكر كل من ساهم في دعم هذا البحث من أساتذة وزملاء و ممن استفدنا من آرائهم وتوجيهاتهم اثناء مراحل اعداد البحث .

وفي الأخير لا يسعنا إلا ان نشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيد ، فجزاهم الله خير جزاء.

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة

إلى سندي في الحياة

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي أصدقائي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم في الله طلاب كلية الاقتصاد بجامعة المسيلة

إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

علي محمد

إهداء

إلى من يسعد قلبي بلقياها

إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار أمي

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخارا أبي

إلى من هم اقرب أليّ من روحي

إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري إخوتي

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي أصدقائي

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار جامعة المسيلة

إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

ضويو محمد منير

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	II
فهرس الجداول	II
الملخص	III
المقدمة العامة	(أ-هـ)
الفصل الأول : مدخل للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23-1
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية وأنواعها	2
المطلب الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
المطلب الثالث : طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني : مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	12
المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	19
المطلب الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة مسيلة - لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54-24
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مسيلة –	25
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	25
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	25
المبحث الثاني : دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مسيلة – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
المطلب الأول : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مسيلة – وعملية منح الإئتمان فيه	29
المطلب الثاني:دراسة قرض مصغر حول إنجاز وحدة تحويل و حفظ الفواكه و الخضر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مسيلة –	32
خلاصة الفصل	58
الخاتمة العامة	62-58
قائمة المراجع	65-63
قائمة الملاحق	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR فرع المسيلة	28
2	التنظيم الاداري للشركة	36

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد مناصب الشغل في الشركة	35
2	المعدات المتداولة في الشركة	39
3	المعدات المكتبية في الشركة	39
4	الاستثمارات	40
5	جدول سداد القرض	41
6	تكاليف الاستغلال	42
7	التكاليف المالية	43
8	تكاليف أخرى	43
9	تطور الإيرادات	44
10	اهتلاك المعدات الكهربائية	44
11	اهتلاك وسائل النقل	45
12	اهتلاك معدات الإنتاج	45
13	اهتلاك المباني والأراضي	46
14	إجمالي الإهتلاكات	46
15	خصم التدفقات المالية	47
16	جدول حسابات الخزينة	49
17	جدول حسابات النتائج	50
18	الميزانية الافتتاحية	51
19	ميزانية السنة الاولى	52
20	ميزانية السنة الثانية	53
21	ميزانية السنة الثالثة	54
22	ميزانية السنة الرابعة	55
23	ميزانية السنة الخامسة	56

الملخص :

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في اقتصاديات الدول النامية وذلك نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب الشغل و الابتكارات التكنولوجية لتحقيق التنمية الاقتصادية و مساهمتها في الإنتاج العلمي للسلع والخدمات ، حيث تعتبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج وتنمية قدرات ماليكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمعزز بوسائل الدعم لهذه المؤسسات لمواصلة نموها وتطورها.

وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينيات ، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء هياكل مخصصة لدعمها ، وإتباع سياسات نقدية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات .

ولقد اشارت الدراسة التي شملت بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبإستخدام التقارير السنوية خلصنا إلى ان هذا البنك يلعب دورا إيجابيا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Le Résumé :

Les petites et moyennes entreprises font un rôle actif dans les économies des pays en développement , en raison de leur contribution à la fourniture d'emplois et d'innovations technologique pour parvenir à un développement économique, et sa contribution à la production scientifique des marchandises et services ou ces entreprises sont considérées comme la force matrice des différents branches de la production et le développement des capacités de leur propriétaires respectifs pour les engager dans le réalisation de son développement en fournissant le climat d'investissement approprié et l'amélioration des moyens de soutien à ces institutions de poursuivre leur développement.

Et dans ce domaine la politique économique en Algérie a connue des changements profondes, au début des année nonante, ou l'état a donné beaucoup de place pour appuyer le croissance des petites et des moyennes entreprises par la création des structures de soutien dédiées et le suivi des politiques monétaires visant à fournir les fonds nécessaires à ce type de structures institutionnelles.

Cet étude a souligné que comprenait la banque de l'agriculture et du développement rural (BADR) joue une importante positif rôle dans le soutien au financement des petites et moyennes entreprises.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1- أهمية الدراسة :

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية في التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لهاته المؤسسات من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام ، تكثيف النسيج الصناعي توفير مناصب شغل و المساهمة في التنمية الاقتصادي للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ،خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي و لا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر عرضة للمخاطر وتمديد بالزوال إذا لم تتبع الإستراتيجية الازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة ، و لهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحرك التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم وترقية هاته المؤسسات التنافسية .

ويشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة و متنوعة بالنظر إلى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة و التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة ، و كذا الحصول على ثقة معظم البنوك .

يجدر بنا الذكر أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه ، كما أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية ولهذا فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا

بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها و منها .

2- <u>الدراسات السابقة</u> :

2-1 دراسة العايب ياسين وتتمثل في أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري ، قسنطينة سنة 2011 .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر على سلوكها المالي و من ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل, اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين : المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها , أما المنهج التحليلي من خلال تحليل المتوصل إليها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و توصلت إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل لا زال يتميز بضيق كبير من تنوع و تعدد خدماتها , لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل و اتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم .

2-2 دراسة عثمان لخلف تتمثل في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, الجزائر, 2003-2004.

تهدف الدراسة لمعرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنميتها – حالة الجزائر – وقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية, و إبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي أعدتها الجزائر.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة , فقد استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , و تطورها في استراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا , أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية , و دراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها , و قد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر عائقا على تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أن تدخل في مجال سياسة تنمية و ترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه .

3- اشكالية الدراسة :

و بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي لمجموعة من الأسئلة الفرعية منها :

- ما هي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة) بالجزائر ؟

4- الفرضيات :

وللإجابة على التساؤلات السابقة إعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة :

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي ونجاحها يعد عاملا مهما في تطوير هذا الأخير.

– تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات بالقدر الكافي.

– يسهل بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة المسيلة – حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك .

5- أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى جملة من النتائج التالية :

– عرض الإطار المفاهيمي و الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته .

– التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسط في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

– تقديم أهم صيغ وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق بنك الفلاحة والتنمية (BADR) – وكالة المسيلة –

– اقتراح مجموعة من الحلول لهذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- منهج الدراسة :

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية وذلك لأهمية تلك المناهج في النتائج المتوصل إليها، و قد تم استعمال المناهج التالية :

– استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طرق تمويلها و مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية .

منهج دراسة حالة حيث استخدم هذا المنهج في الفصل الأخير و ذلك انطلاقا من جمع المعلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي .

7- أسباب اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسباب اختيارنا للموضوع فيما يلي :

- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي و الذي هو ضمن التخصص .

- الدور المتزايد والمتنامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات العالمية .

- تباين مدى فاعلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مالها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي .

8- هيكل الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية و التأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين حيث يتناول في :

الفصل الأول : مدخل للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : خصص الفصل الثاني من المذكرة للدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – إضافة إلى التطرق إلى أهم آليات التمويل الموضوعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودراسة قرض يخص التعليب والمصبرات .

الفصل الأول

مدخل للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول : مدخل للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البنوك التجارية في إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح، و تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الاموال بالطلب عليها ، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع و مدخرات الأفراد و المؤسسات ، و بهذا تحقق البنوك التجارية أرباحها عن طريق الفرق بين الفوائد و توظيفها و تكلفة إيداعها ، و كذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة و المدينة و من هذا برزت أيضا أهمية البنوك التجارية .

و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الفرص المتاحة المرتقبة للبنوك لما تتميز به المؤسسات من سمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك ، حيث تساهم تلك المؤسسات بدور إيجابي في القضاء على البطالة و محاربة الفقر و الدخل الوطني و يمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال النقاط التالية :

- الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية .
- علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذا المبحث سينقسم الى ثلاث مطالب وهي كالتالي المطلب الأول سيتمحور حول مفهوم البنوك التجارية وأنواعها اما المطلب الثاني فيلخص علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمطلب الثالث يبين لنا طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية وانواعها .

1- مفهوم البنوك التجارية .

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي :

- البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح ، و تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها ، إذ أنها توفر نظاما يقوم بتعبئة ودائع و مدخرات الأفراد و المنشآت.[1]

- البنوك التجارية هي تلك التي تخصص في تلقي الودائع و منح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء و بيع الأوراق المالية ، و تحصيل الأوراق التجارية ، و خصم الكمبيالات و قبولها ، و شراء و بيع العملة الأجنبية و فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان ، و تأجير الخزائن الحديدية.... الخ . [2]

- البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والإئتمان, تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب وتقديم القروض , فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال . [3]

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان ، **إدارة البنوك** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر,2005 ، ص 14.

[2] احمد صلاح عطية ، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 12 .

[3] سخري كمال ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية** ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013، ص 13.

2- أنواع للبنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع و تتمثل فيمايلي :

2-1 من حيث نشاطها و تغطيتها للمناطق الجغرافية :

وتتمثل فيما يلي :

- البنوك التجارية العامة : ويقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى ، و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها ، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية ، وتمنع الائتمان القصير و المتوسط الأجل و كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية .

- البنوك التجارية المحلية : ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ، و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم ، و يقع المركز الرئيسي للبنك الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة .

2-2- من حيث حجم النشاط :

وتتمثل فيمايلي :[1]

- بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

- بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى لكنها لاجتذاب أكبر عدد منهم ، و تتميز هذه البنوك بما يتميز بها متاجر التجزئة ، فهي منتشرة جغرافيا .

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،**إدارة البنوك** ، مصر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2007، ص 29.

2-3- من حيث عدد الفروع :

- بنوك السلاسل : مع نمو حجم البنوك التجارية ، و نمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع ، و هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكملة من الفروع ، و هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة و يقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات و نشاطاتها و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة .[1]

- بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و لهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري و أصبحت سمة من سمات العصر، و قد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا.

- البنوك المحلية :هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة ، و تخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد .

- البنوك الفردية : وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة ، و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير و بدون خسائر ، و يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها . [2]

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سابق** ، ص 30 .

[2] عبد الحكيم عمران ،**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2003،ص 64.

المطلب الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1- النماذج الأساسية المحددة لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين تتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هما كالتالي :

1-1-النموذج الأمريكي : من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمايلي :[1]

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة .
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية .
- يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنوك.
- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها .
-نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض

وكذلك لحجم و تنوع محفظة القروض ، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة .

ومن أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية ، أين تجد أن البنوك التجارية هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات ، وهو ما

[1] جهاد عبد الله عفافنة و قاسم موسى، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004, ص 14.

يعطي فكرة واضحة ، حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي .[1]

1-2- النموذج الألماني :[2]

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية :

- تتحدد العلاقة بين البنك و المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية .
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة .
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع) و المدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة و المراقبة المستمرة

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية .

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها مشاكل التمويل ، و بما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها تولي اهتمامها أكثر للمؤسسات الكبيرة و ذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية تقديم القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية ، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة و الكثيرة لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على مبالغ محدودة

[1] جهاد عبد الله عفافنة و قاسم موسى ، **مرجع سابق** ، ص 14.

[2] عبد الحكيم عمران ، **مرجع سابق** ،ص 35.

القيمة ، لذلك تميل البنوك التجارية إلى تمويل النوع الأول من المؤسسات ، بينما تتردد في إقراض النوع الثاني من المؤسسات .[1]

– عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية و عدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية و تطلعاتها و آفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي.[2]

– الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبا التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الكبيرة . [3]

– ارتفاع معدلات الفائدة على القروض و العمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها ، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية. [4]

و مع مرور الوقت قد تغيرت هذه الوضعية خصوصا في الدول المتقدمة ، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للعوامل التالية :[5]

– بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحور ارتكاز للعمليات الاقتصادية و الإستراتيجية المتبناة من طرف البنوك التجارية ، فمع أن الخدمة البنكية لهذه المؤسسات تكون أكثر خطرا من الخدمة البنك للمؤسسات الكبيرة ، لكن مقابل هذه المخاطر فإن العمليات البنكية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر ربحا.

---

[1] صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي ،**الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، متطلبات تأهيل ، الملتقى الدولي حول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17–18أفريل ، 2006 , ص 356 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 356 .

[3] علي سالم أرميص ، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص 101.

[4] علي سالم أرميص ، **مرجع نفسه**، ص 102.

[5] علي همال ، **أهمية القيادة الإبتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول : القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي ، دمشق ، سوريا ، يومي 13–14 أكتوبر 2003 ، ص 316 .

– إيجاد البنوك التجارية مجموعة من الحلول للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها :

– تحديد المخاطرالائتمانية ، تخفيض تكاليف العمليات البنكية ، تحقيق الربحية .

– انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد كبير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما أدى إلى ظهور منظمات و هيئات حكومية في اغلب الدول سواءا المتقدمة منها و النامية ، تقدم المساعدة و الدعم الفني و المالي لهذه المؤسسات ، و هو ما يتيح الفرصة للبنوك التجارية في الحصول على معلومات أكثر دقة و على ضمانات مالية كافية عبر اللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات و المنظمات من اجل تحقيق الهدف المرجو .

نظرا للتطورات الاقتصادية المتسارعة و توسع اقتصاد السوق ، ازدادت أهمية إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تساهم بشكل كبير في مواكبة هذا التطور من قبل البنوك التجارية لتتمتع بحق الاختيار بين بدائل متاحة ، كذلك ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية جعل البنوك التجارية تبحث عن زبائن جدد خصوصا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– أدت عولمة مصادر التمويل إلى التوجه المتزايد للمؤسسات الكبيرة نحو تنويع مصادر تمويلها و بالتالي أدت إلى قلة لجوء الوسطاء كالبنوك التجارية مما جعل هذه الأخيرة تبحث عن زبائن جدد لاستغلال الودائع و الخدمات المختلفة المتوفرة لديها ،وهذا ما جعل البنوك التجارية توجه اهتمامها نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث : طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها

توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار[1] :

1- قروض الاستغلال : و هي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا و تتمثل في :

1-1 اعتمادات الصندوق : و هو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص و ذلك وفق مدة محددة و قد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ على دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب جاري، و تأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي :[2]

1-1-1- تسهيلات الصندوق : و هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة و عادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا ، و عادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام .

1-1-2- الكشف البنكي : تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل ، و مدته قد تصل إلى السنة ، و هو يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري ، و يقرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري ، و يتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

1-1-3- قرض الموسم : و هو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر ، و يستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة ، حيث يوجه لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي .

---

[1] حياة نجار و مليكة زغيب ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول : البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية ، جامعة 8ماي1945 قالمة ،يومي 7و 8ديسمبر ، 2004 , ص 163 .

[2] حياة نجار ، **مرجع نفسه**، ص 163 .

1-1-4- القروض بالالتزام : و في هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة و إنما إعطاء ثقة للبنك فقط ، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، و يكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته [1].

2- قروض الإستثمار :

و هي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة .

2-1- قروض متوسطة الأجل : توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض ، و نظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض .

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل :[2]

2-1-1- القروض القابلة للتعبئة : و هي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه ، و ذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مادية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة .

2-1-2- القروض الغير قابلة للتعبئة : و هي القروض التي يكون فيها البنك مخيرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار و هنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر

---

[1] حياة نجار ، **مرجع سابق**، ص 163.

[2] أيمن الشنطي و عامر شقر ،**مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007، ص 58 .

(مخاطر أزمة السيولة) و لتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض برمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز الخزينة .[1]

2-2- قروض طويلة الأجل : يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها ، وفي غالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70 % من مبلغ المشروع ، أما مدته فتفوق 7 سنوات و هي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي : الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ، الكفالة ، الرهن الحيازي و أحيانا الكفالة المصرفية .[2]

[1] ملفح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2000 ، ص 9 .
[2] محمد صالح الحناوي و إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 4 .

المبحث الثاني : مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد إستطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الإقتصادية في ترقية النشاط الإقتصادي و ذلك رغم التحولات الإقتصادية التي مر بها العالم هذا ما أدى زيادة الإهتمام بها , و من الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في النمو والتطور الإقتصادي و الإجتماعي الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الإقتصاديات المتقدمة و النامية ، بالرغم من الإهتمام الذي حصنت به هذه المؤسسات من طرف الدول و تعاظم دورها في الحياة الإقتصادية إلا أنها وجدت صعوبة في تعريف موحد لها بسبب الأشكال المختلفة التي تتخذها و ارتأينا في عملنا هذا التعرض إلى تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع تعريف ملم لهذه المؤسسات من كل الجوانب ، و من ذلك التعرض لمراحل تطورها و أهميتها في الإقتصاد الجزائري و أهم الصعوبات التي تواجه نموها و تطورها.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري .

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكنها تعاريف غير رسمية ، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمرسسات الصغيرة والمتوسطة (1974 – 1977) الذي وضعته وزارة الصناعة و الطاقة معطية التعريف الآتي ، نسمي مؤسسة صغيرة و متوسطة كل وحدة إنتاجية :

- مستقلة قانونا .
- تشغل أقل من 500 شخصا .
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري و يتطلب الإنشاء إستثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري .

أما المحاولة الثانية قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983 ، حيث ركز الملتقى في تعريف

على معياري اليد العاملة و رقم الأعمال فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي :

- تشغل أقل من 200 عاملا .
- تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري . [1]

ثم كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 ، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية و الذي يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها :[2]

كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الإثنين معا ، ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتسيير المستقل و التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة لكونها لم تعرف بوضوح الحدود العاملة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأخرى و لإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع قاطرة التنية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدل الحاصل حول هذا الموضوع ، و هنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني " la charte de belegne" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996 ، و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء .

و من بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي ما يلي :

---

[1] زويتة محمد صالح ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 6 .

[2] زويتة محمد صالح ، **مرجع سابق**، ص 7 .

– تعريف المرسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات .

– تشغل من 1 إلى 200 شخص .

– لا يتجاوز رقم أعمال السنوي (02) مليار دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع الحصيلة السنوية خمسة مائة (500) مليون دينار جزائري ، كما ستوفي معايير الإستقلالية ، و هناك بعض التعاريف المفصلة التالية : [1]

– المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100) و خمس مائة (500) مليون دينار جزائري .

– المؤسسة الصغير هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 45 شخص و لا يتجاوز رقم أعماله السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (100) مليون دينار جزائري .

– المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال ، و تحقق رقم أعمال أقل من (20) دينار جزائري ، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (10) مليون دينار جزائري .

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن تنوع مجالات و أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة ، و من أبرز أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد :

1– تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني و طبيعة الملكية .

1–1– التصنيف حسب المعيار القانوني : تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التصنيف إلى :[1]

[1] بوهزة محمد ، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية** ، الملتقى الدولي حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف ، 25–28 ماي 2003 ، ص 8 .

– مؤسسات فردية : و هي المؤسسة التي يملكها و يديرها فرد واحد حيث يقوم بإتخاذ جميع القرارات و في المقابل يحصل على الأرباح و هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح أو خسارة) .

– مؤسسات الشركات : هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر ، يلتزم كل طرف بتقيدم حصة من المال أو عمل لتقسيم ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة و هي تنقسم إلى :

– شركات الأشخاص : تشتمل على شركات التضامن و شركات التوصيل البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة ...

– شركات الأموال : كشركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة .

1-2 – التصنيف حسب طبيعة الملكية : تنقسم إلى :[2]

– مؤسسات عامة : هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة .

– مؤسسات خاصة : هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص ، شركات أموال ... الخ)

– مؤسسات مختلطة : هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام و الخاص ، أي تجمع بين الملكية العامة و الملكية الخاصة .

---

[1] جهاد عبدالله عفافنة و قاسم موسى أبو عبد ، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوردي العلنية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 14.

[2] حياة براهيمي و نبيلة جعيجع ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص 11 .

2 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجيهها و الطبيعة الإقتصادية للنشاط .

2-1 – التصنيف حسب الطبيعة الإقتصادية للنشاط : هناك نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التصنيف : [1]

– مؤسسات خدماتية : تقوم بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، كمؤسسات البريد مثلا و المؤسسات المالية .

– مؤسسة إنتاجية : تنقسم إلى :

– مؤسسات صناعية : تقوم بجمع المعدات و الأدوات و اليد العاملة حتى يتم إستغلالها إستغلالا أمثلا ، و ذلك بهدف إشباع حاجة الأفراد و المهمة الأساسية لهذه المؤسسات هي تحقيق الإنتاج .

– مؤسسات فلاحية : و هي تهتم بزيادة الأراضي و إستصلاحها .

2-2– تصنيف المؤسسات حسب توجهها : يمكن تمييز ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التقسيم : [2]

– المؤسسات العائلية : يتم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا النوع بمساهمة من أفراد العائلة و عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل ، و تعمد على إستخدام الأيدي العاملة العائلية في إنتاج منتجات تقليدية و بكمية محدودة ، أو تنتج أجزاءا من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة من الباطن .

– المؤسسات الحرفية : لا تختلف المؤسسات الحرفية عن النوع السابق من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي أيضا تعتمد على العمل العائلي بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه

---

[1] عبد الكريم اللطيف ، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياية الإصلاح –حالة الاقتصاد الجزائري–** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 11 .

[2] عبد المليك مزهودة ، **التسيير الإستراتيجي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصغيرة** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ،جامعة سطيف ، أيام و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربيةالمتوسطة , 25 – 28ماي 2003 ، ص 88 .

للسوق ، فهي تقوم بإنتاج منتجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية ، و أهم ما يميزها عن المؤسسات العائلية هو كون مكان إقامتها و مزاولة نشاطها محل صناعي مستقل عن المنزل و إستعانتها بعامل أجير لا يكون من أفراد العائلة .

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة : تعتمد هذه المؤسسات على الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة المستعملة ، سواءا من ناحية التوسع في إستخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديثة .[1]

3 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل و طبيعة المنتجات .[2]

3-1 – التصنيف حسب طبيعة المنتجات : حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة أشكال كالآتي :

3-1-1 – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الإستهلاكية :

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الإستهلاكية على تصنيع عدة منتجات و يعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم و خصائص هذه المؤسسات و تتمثل هذه المنتجات في :

– منتجات الجلود و الأحذية و النسيج .
– تحويل المنتجات الفلاحية .
– المنتجات الغذائية .
– الورق ، منتجات الخشب و مشتقاته .

---

[1] عبد الكريم اللطيف، **مرجع سابق** ، ص 15 .

[2] عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –حالة الجزائر –** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004 ، ص 35 .

3-1-2 – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :

تتطلب صناعة سلع التجهيز رأس مال كبير و هذا الأمر لا يتناسسب مع الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و لهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتميز بالضيق و التخصيص بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج و تصليح و تركيب المعدات البسيطة إنطلاقا من قطع الغيار المستورد .

3-1-3 – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة :

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع و التي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية و الكهربائية ، الصناعة الكيميائية و البلاستيكية ، صناعة مواد البناء ، المحاجر و المناجم .

3-2 – التصنيف على أساس أسلوب تنظيم العمل : [1]

في هذا التصنيف يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات :

3-2-1 – المؤسسات غير المصنعة : تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي و نظام الإنتاج الحرفي تحت تنشيط حرفي واحد ، أو بمشاركة عدد من المساعدين .

3-2-2 – المؤسسات المصنعة : و هي تجمع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة ، حيث تستخدم الأساليب الحديثة في التسيير ، و تقسيم العمل و طبيعة السلع المنتجة كما تتميز باتساع أسواقها .

و هناك نوع آخر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوسط النوعين السابقين و هو نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة الذي يعتبر مرحلة تمهيد نحو نظام المصنع ، و هذا النظام كثير الإنتشار خاصة في الدول النامية و ذلك بسبب الأسلوب المتبع في الإنتاج و الذي يتميز بالبساطة والسهولة عن النوعين السابقين ، كما يتميز بإستعمال الأدوات

[1] عثمان لخلف ، **مرجع سابق**، ص 36 .

البسيطة و غير المعقدة في الإنتاج ، حيث لا يتعلق الأمر بمصنع منتج تام ، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات ليتم إتمامها في مصنع آخر و هو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة ، كاليابان و الولايات المتحدة و الدول الأوروبية ، تحت تسمية المقاولة الباطنية .[1]

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري .

لقد إهتمت الجزائر منذ التسعينات بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح إبتداءا من سنوات التسعينات مع تعاقب الإصلاح الإقتصادي حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل 80 % من القدرات الصناعية أما 20 % المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و هي تابعة للقطاع الخاص و إنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع هو دليل واضح على بداية الإهتمام الجدي بها ، كما أن الإهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يدخل في إطار توسع القطاع الخاص الوطني من جهة و الأجنبي من جهة ثانية ، ففي هذا الإطار نجد أن من بين 180 مؤسسة فرنسية إستوطنت في الجزائر خلال العامين الماضيين 80 % منها تابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

حيث أن هذه المؤسسات أصبحت تكتسي أهمية بالغة من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة أزمة البلاد لذا فإن أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني يمكن تمثيله فيما يلي :[3]

– تعتبر وسيلة فعالة في القضاء على البطالة : فبلادنا إنتهجت سياسة تشغيل هامة ترتكز على إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] عثمان لخلف ، **مرجع سابق**، ص 35–36 .

[2] فريد لرقط و آخرون ، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها** ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، يومي 25–28 ،2003 ، ص 8.

[3] ليلى لولاشي ، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجيستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة ،2004 ، ص 45.

– تلبية الحاجيات المباشرة للمجتمع : وذلك من خلال توفيرها لبعض المنتوجات الإستهلاكية النهائية دون إستيرادها من الخارج .

– تقوية المؤسسات الكبيرة نظرا لدور و أهمية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير شأنها أن تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الإستهلاكات الوسطية و ذلك في إطار العقود الباطنية هذا لأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتظر منه الكثير.

تعتبر أداة هامة لمواجهة التمركز و التطور الجهوي وذلك كما يلي :[1]

– توفير مناصب شغل وتحسين الدخول على مستوى المناطق الريفية

– إستغلال الموارد و الطاقات سواء البشرية أو الطبيعية المخزنة ، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد و تحرير القدرات الخفية و المتجددة للإنسان.

– توفير التنمية و التطور للمناطق النائية و توجيه الإستثمار والنشاط نحوها .

– التقليل من الضغط على المراكز الحضرية الكبرى .

– الإهتمام بالنشاطات الفلاحية ، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا فعالا و تكتسي أهمية بالغة في هذا القطاع و يعود هذا إلى سببين هامين هما :

– الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية التي تتوفر عليها الجزائر في مجال الفلاحة (كبر المساحة المخصصة للأنشطة الفلاحية ، المناخ ، اليد العاملة متواجدة بوفرة ...) .

– الإهتمام بالفلاحة يعمل على تخفيض فواتير الواردات التي تشكل بنية كبيرة من المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع خاصة الحبوب و في مقدمتها القمح .

إذن فإن أهميتها تكمن في أنها قادرة على المساهمة في التنمية الإقتصادية و توفير مجالات العمل و مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين ، كما أن نشاطها قد امتد إلى العديد من الأنشطة الإقتصادية المختلفة .

---

[1] منصور بن عمارة ، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص و م وتطورها في اقتصاديات المغاربة ، جامعة باجي مختار عنابة ، أيام 25–28 ماي 2003 ، ص 12 .

المطلب الرابع : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني .

يرجع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال ما يلي :

1- المساهمة في التنمية المحلية :

تسعمى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق :

- توسيع تشكيلة منتجاتها بإنتاج أو بيع منتج مكمل .
- تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية .
- الإنتقال من مؤسسة حرفية إلى مؤسسة إنتاج أو بيع .
- إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجي جديد أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع و يكون المسير هو صاحب القرار ، و يمكن للتنمية المحلية أن تأخذ عدة اشكال نذكر منها :
- تنمية المناطق المحلية بالإعتماد كما مجموعة من المؤسسات الكبيرة ، وهذه بدورها تقوم بفتح فروع تابعة لها أو عن طريق المقاولة من الباطن مع هذه المؤسسات .[1]

2- المساهمة في الإنتاج الخام .

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الإقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواءا باستخدام عناصر إنتاج مملوكة للمواطنين أو للأجانب :

[1] يوسف قريشي ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005، ص 35 .

كانت المساهمة الأكبر للقطاع الخاص بما أنه المثل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب القطاع العمومي أو لتوضيح هذا على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو المتزايد للإنتاج الوطني الخام .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل نستنتج أن وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال في وضع غير مستقر ، لذا يجب أن تنسق الجهود من أجل تكفل فعال لتطوير العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحديد الاحتياجات و المشاكل المتعلقة به ، و ذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة من استخدام أمثل للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي .

و رغم ذلك تتجلى هنا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة و التبادل الدائم للمعلومات بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض اكبر لهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها و استمرارها .

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لمعرفة اهمية البنوك التجارية في الجزائر و تقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بتقييم اداءها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحليل الميزانيات السنوية لها، و لقد كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة– هو البنك الذي وقع عليه الاختيار لتطبيق منهج و اهداف الدراسة عليه للوصول الى نتائج و توصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا.

و بما ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعد من اهم البنوك التجارية الجزائرية و اكثرها شيوعا في جميع الولايات، و نظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة و اهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة و التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – مسيلة – من خلال مبحثين :

المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة – .

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة – في تمويل المؤسسات الصغيرة.

المبحث الاول: لمـحة عن بنـــك الفلاحة و التنمية الريفيـــة (BADR) – وكالة مسيلة–

يتناول هذا المبحث تعريف بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث النشأة و الهيكل التنظيمي

المطلب الاول: نشاة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة –

أنشأت الوكالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح و حمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و 1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع و اعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى و تهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة و إلى تلبية حاجات الجمهور و إعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري و الذي يقع في وسط المدينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة مسيلة – (BADR)

ان نشاط و يسر عمل اي بنك يتمثل في تشكيلة الهيكل التنظيمي له، و هذا ما نلاحظه من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، الذي يمثل قوة في التنظيم و حسن في الاداء من خلال اعماله المنظمة و يسر عملياته المصرفية و لهذا السبب إرتأينا بان نقوم بتحليل مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR – من اجل

الوقوف على حقيقة تكوينه بغية ترتيب الادوار و المهام بكل قسم او مصلحة على مستوى المديرية العامة ثم المديرية الفرعية و صولا الى الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة .

وتعتبر هذه الوكالة اهم وحدة في نشاط البنك، للدور الهام الذي تقوم بهمن انشطتها المختلفة مع الزبائن و لها هيكل تنظيمي خاص بها انشئ من اجل راحة الزبائن و بتقنيات حديثة تتمثل في:

1 مدير الوكالة: يعتبر ممثل رئيسي للوكالة على مستوى البنك حيث يتحمل مسؤولية و تحريك الادارة لهذه الوكالة.

2 الامانة: مهامها تسيير اعمال المدير و كذا الاستقبال و تسجيل البريد و تلقي المكالمات الهاتفية و توزيعها، و انجاز المهام المكلفة بها من قبل المدير.

3 نائب المدير: يقوم بمساعدة المدير في اعماله و نائب مدير الوكالة في حال غيابه و يتفرغ من مكتب نائب المدير مكتبين يتمثلان في الرؤساء المنشطين سواء للعمليات الظاهرة او النشاطات المخفية.

3–1 رئيس منشط اول: يمثل مختلف الخدمات التي تظهر لنا امام الزبائن و تتمثل في مكتب للخدمات الظاهرة و تكون في شكل واجهة عند الدخول للوكالة و تحتوي على عدة مكاتب و هي :

– الصندوق الرئيسي: به مكتب آخر يتم فيه عملية حساب النقود على شكل آلية دون ضياع الوقت.

– مكتب الخدمات الحرة: يحتوي على فرعين يتمثلان في توزيع النقود على شكل آلي و نظام وفق ما يحمله صاحب البطاقة المال والفرع الثاني يتم النظر فيه الى الحسابات من طرف الزبون.

– مكتب للخدمات الشخصية: دوره تقديم ارشادات و نصائح للزبائن و به ابرع مكاتب من اجل الزبائن.

3-2 رئيس منشط ثاني: يشرف هذا الرئيس على الخدمة المكلف بها بالنسبة للخدمات المخفية التي تتكون من عدة مكاتب تكون اسفل الوكالة و من اهمها:

– مكتب خاص بالقروض: يهتم بتقديم القروض

– مكتب خاص بالتحويلات: تختص عمليات التحويل في الة تحويل المبالغ من حساب الى آخر سواء كان داخليا او خارجيا.

– المحفظة المالية: به ما يحتويه من اوراق مالية و ملزماتها، و من العمليات المتعلقة بالحسابات مع الخزينة و الحسابات مع البريد

– قسم المقاصة: تختص في كيفية تقاص البنوك ، من خلال استبدال شيكات البنوك الاخرى مع شيكات البنك ما لديه و ما عليه اتجاه البنوك الاخرى.

– قسم التجارة الخارجية: تختص بعملية التصدير و الاستيراد او الاستثمار او من غير المعاملات الخارجية.

(الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية)

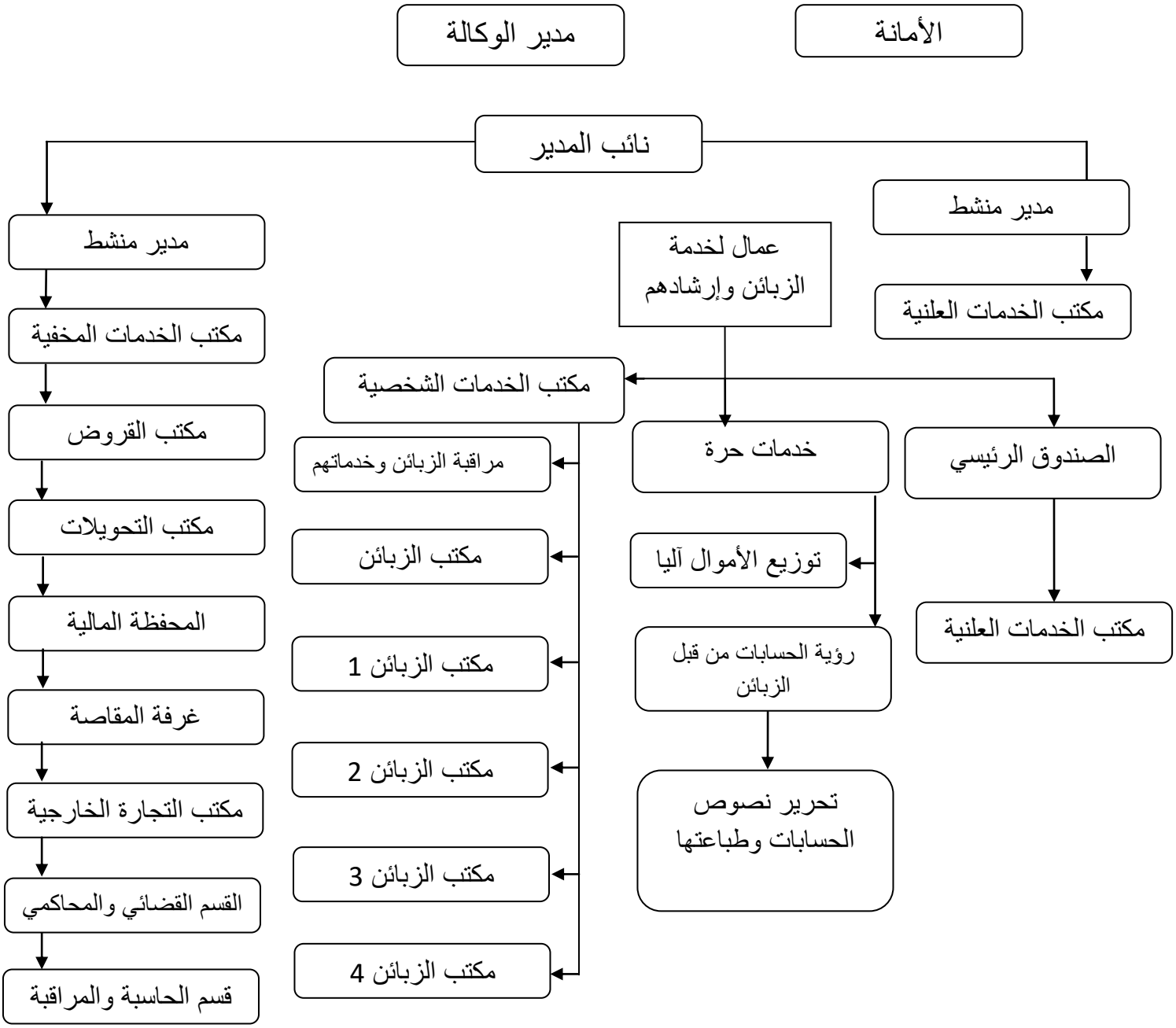

المصدر : معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة –

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بعد التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة – من خلال معرفة أهم الوظائف التي يقوم بها و كذا مختلف الخدمات المصرفية التي يعمل بها ، ومن خلال تطور عملياته سيتم التطرق في هذا المبحث الى: دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة المسيلة – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب،بحيث نتكلم في المطلب الأول على :الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة – و عملية منح الائتمان فيه ،و نتناول في المطلب الثاني قروض الاستثمار المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما المطلب الثالث قروض الاستغلال المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الاول: الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة مسيلة – و عملية منح الائتمان فيه.

1 : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هي:

1 -1 الرهن بانواعه:

1-2 امضاء السند لأمر: و الذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض و في حالة عدم تسديد الزبون يمكنه اجراء عملية الحجز على الرهن المقدم.

1-3 التامين الشامل للمشروع (مثل تامين العتاد)

ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك رهن وحدة التغليف و غرفة التبريد لضمان سداد القرض .

2: عملية منح الائتمان في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR –

سنركز في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) للوصول الى قرار منح القرض حيث تختلف الاجراءات حسب طبيعة القرض (طويل أو متوسط أو قصير الأجل) و هذا من ناحية الوثائق المطلوبة و تقنيات الدراسة المتبعة:

2 1 المقابلة و طلب القرض:

كبديهية أولية فانه يجب ان يكون للزبون حساب و إلا فعليه فتح حساب باسمه قبل ان يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك ، و من ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ،حيث يستفسر ، على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه و على الضمانات المطلوبة .

2-2 تكوين الملف:

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك و الذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب و هناك نوعين من القروض.

2-2-1 مكونات ملف قرض استثماري:

- طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض.
- نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها.
- التصريح بالوجود (للضرائب) ،و هذا ام كان المشروع جديد ،أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الاجراء.
- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.
- حالة وضعية و تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد.
- وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع.
- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لد ى البنك و مثال ذلك المحلات التجارية،المعدات الفلاحية..... الخ، و هذا كون المشروع جديد ،أما اذا كان المشروع المراد

تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة و التنمية الريفية الميزانيات الحقيقة و هذا لسنتين أو لثلاثة.

2-2-2 مكونات قرض الاستغلال:

- طلب خطي من طرف الزبون.
- نسخة لشهادة من السجل التجاري.
- وثيقة تبين حالة العتاد ان وجد.
- ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين.
- مخطط الخزينة لسنة واحدة.
- الوثائق الجبائية.
- ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال ،اذا كان الامر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فان الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة احضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال

بعد تقديم الملف تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل وتضم:

- اسم المشروع.
- الشكل القانوني.
- مجال النشاط.
- تقديم المؤسس العنوان، الشهادة أو الخبرة المهنية.

قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون يقوم باعداد طلب معلومات حول الزبون من البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض .

إشعار بالقبول :والذي يتضمن الوثائق التالية :

- نسخة من بطاقة حرفي.
- الالتزام والتعمد بالرهن والعتاد.
- بطاقة القامة.

– الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).

– نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها.

– تعهد والتزام بالانخراط لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرى FG MMC

– شهادة عدم المديونية (C F M A).

– تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة.

شهادة التأمين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب : ومن مكوناتها ما يلي:

– اسم ولقب المسير.

– العنوان.

– تسمية المشروع.

– نوعية النشاط.

– القطاع (المنطقة).

– الإمضاء على اتفاقية المؤمن المقدمة من طرف البنك.

اتخاذ القرار والمتابعة : عند وضع ملف القرض في أيدي مسئولي الوكالة فيصبح محل الدراسة للجنة القروض،حيث يأخذ القرار بعد التشاور بالموافقة أو رفض المشروع.

المطلب الثاني:دراسة قرض مصغر حول إنجاز وحدة تحويل و حفظ الفواكه و الخضر

1: الدراسة التقنية للمشروع

1-1-العناصر العامة للمشروع:

– عنوان الشركة: E.U.R.L **(La couronne DOREE)**(التاج الذهبي).

– نوع النشاط: غذاء زراعي

– الوضعية القانونية: الشخص المعني

– نوع الاستثمار: ابداع

– موقع المشروع: RN رقم 08 بلدية اولاد سيدي ابراهيم ولاية المسيلة

1-2 وصف المشروع:

1-2-1 موقع المشروع: (تحويل و تعليب الخضر و الفواكه)

سيتم انشاؤه في بلدية اولاد سيدي ابراهيم بالمسيلة، و اختيار هذا الموقع جاء بناءا على الاساليب التالية:

– توفير اليد العاملة .

– توفر المادة الاولية (المعذر).

– توفر المحيط المناسب لهذا النوع من الصناعة

1-2-2 حقيقة المشروع:

تتمثل في انشاء وحدة لتحويل و تعليب الخضر و الفواكه بهدف تطوير هذه الصناعة و الاستفادة من فائض الانتاج بدل فساده و تلفه و تضييعه

1-2-3 طبيعة الاستثمارات المقبولة:

تحتوي هذه الاستثمارات على :

– بناء و تهيئة اسس وحدة تحويل الفواكه و الخضر (U.T.C.F.L).

– عمارة الانتاج و غرف التبريد.

– محلات ملحقة.

– موقف سيارات و مساحة خضراء.

- تركيب التوصيلات المائية.

- اقتناء اجهزة الادارة (الاثاث).

- اقتناء وسائل النقل و الاتصال.

- اقتناء الوسائل و الاجهزة الكهربائية.

- اقتناء المواد الاولية.

1-2-4 طبيعة المواد المنجزة في المشروع:

- مواد نصف معلبة.

- معلبات الخضر و الفواكه.

- معجون الفواكه ذات النواة.

- معجون الفواكه بدون النواة.

- عصائر الفواكه.

- فواكه مطبوخة بالسكر.

1-3 الدراسة التقنية للمشروع:

1-3-1 الموارد البشرية للمشروع:

1-3-1-1 عدد مناصب الشغل: تتكون مناصب الشغل مما يلي :

(الجدول رقم 01 : عدد مناصب الشغل في الشركة)

العدد	العنـــوان
01	المديـــر
02	اطار تقنـــي
02	وكيـل اداري
01	تقني انتـــاج
01	مراقب النوعية
01	محـــاسب
01	امين مستودع
02	سائـــق
02	عامل متخصص
02	عامل متعدد الكفاءات
12	حارس امـــن
17	المجمـــوع

يشغل المشروع 17 عاملا مداوما في المرحلة الاولى (الانطلاق) و في المرحلة الثانية و هي مرحلة سرعة نمو المصنع يحتاج المشروع الى 10 مناصب زيادة. اي 27 منصب في المرحلة الثالثة.

(التنظيم الاداري للشركة)

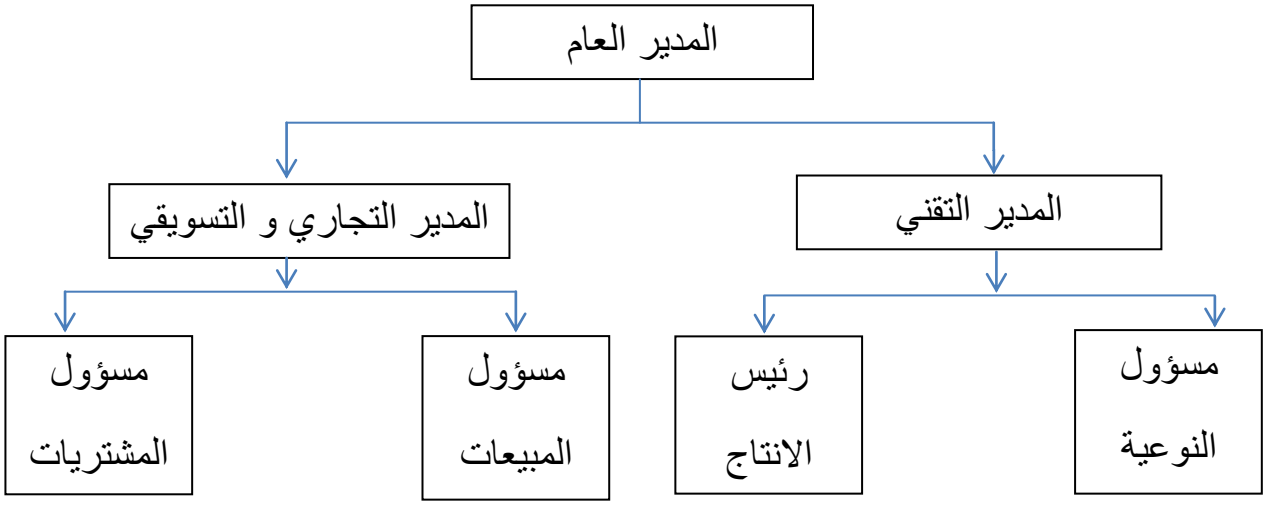

1-3-2 عناصر البنية التحتية للمشروع:

للحصول على مشروع مؤسس جيدا يجب ان يجهز بمجموعة تجهيزات و اسس تؤهله الى انشاء مصنع حديث بعناصر جيدة مثل:

1-3-2-1 الارضية: سيبنى المشروع على ارضية مساحتها 11000 م2.

1-3-2-2 البنايات الخاصة بالانتاج و الادارة:

يجب انشاء بنايات للادارة و التجارة و المخبر و وحدة تحويل و تعليب الخضر و الفواكه.

بناية للانتاج مصنوعة بهيكل معدني صلب: فيها:

- منطقة تحظير المادة الاولية.
- منطقة التحويل و التعليب.
- منطقة مراقبة الآلات.
- منطقة نقل و تفريغ البضائع.
- مخبر.

1-3-2-3 بناية خاصة بالتخزين لها هيكل معدني:

- منطقة التخزين.
- منطقة التوزيع.

1-3-2-4 المستودع:

- منطقة التخزين و التغليف.
- منطقة تخزين المواد الاولية.

1-3-2-5 ورشة الحفظ الميكانيكي:

- منطقة الحفظ.
- منطقة قطع الغيار.

1-3-2-6 الملحقات:

- منطقة غسل الشاحنات.
- مقر المراقبة.
- مجمع كهربائي.
- خزان ماء.
- الحفر.

1-3-2-7 مصلحة الطرق و النظافة:

- موقف السيارات.

- شبكة الصرف الصحي و الماء الشروب.

- اضاءة عمومية.

- جسر متارجح.

1-3-2-8 سياج الحماية:

هو سياج صلب يبنى لمنع دخول الاشخاص الغرباء و الحيوانات الى المصنع.

1-3-2-9 حوض تجميع المياه: هو حوض تحفظ فيه المياه التي تستعمل في حال نقص الماء او تعطل مضخة المصنع.

1-3-3 معدات التجهيز و الانتاج:

1-3-3-1: اجهزة التحويل و التعليب للفواكه و الخضر.

1-3-3-2: معدات مراقبة نوعية المنتوج.

(مخبر التحاليل و مراقبة النوعية).

1-3-4 معدات تسير بعجلات: هذه التجهيزات تعمل على نقل وسائل العمل اليومي في المصنع:

1-3-4-1 معدات متداولة: تتمثل المعدات المتداولة في ما يلي :

(الجدول رقم 02 : المعدات المتداولة في الشركة)

عدد	طبيعة
01	شاحنة ذات مبرد
02	شاحنة مسطحة
01	شاحنة قلابة T 2.5
01	رافعة شوكية

1-3-4-2 معدات مكتبية: تتمثل المعدات المكتبية في ما يلي :

(الجدول رقم 03 : المعدات المكتبية في الشركة)

الكميـــــــة	طبيعـــــــــة
08	جهاز كمبيوتر و ملحقاته
10	اثاث مساعد و غير هامة المعدات المكتبية

2: التقييم المالي للمشروع

2-1 الاستثمارات :

تجهيز مصنع لحفظ الفواكه والخضراوات ويحتاج هذا المشروع للاستثمار وهذا مايوضحه الجدول التالي :

(الجدول رقم 04 : الاستثمارات)

التعيين	الكمية	الدفع بليورو	الإجمالي بدينار الجزائري	ملاحظات
المرافق				
مستلزمات بناء مصنع الانتاج	1		45674692.00	ANDI
الغرفة الباردة الايجابية	1		34118492.00	ANDI
الغرفة الباردة السلبية	1		5141000.00	ANDI
مواد ومعدات الانتاج			**53366590.00**	
المعدات اللازمة لانتاج المصنع	دفعة مختلفة	425000 يورو	51000000.00	ANDI
رافعة شوكية 3طن	1		1399000.00	ANDI
معدات المكتب	دفعة مختلفة		967590.00	TTC
المعدات الكهربائية			**3189419.78**	
مولد كهربائي	1		3189419.78	ANDI
وسائل النقل			**12235826.17**	
شاحنة تفريغ 2.45 طن	1		2810287.75	ANDI
شاحنة مسطحة HD 72	2		5287220.00	ANDI
شاحنة مبردة	1		4138318.42	TTC
الاجمالي			**114466527.95**	

لاتمام جميع الاستثمارات سيتطلب ذلك مبلغ 114.466.52,95 دينار جزائري

2-2 حزمة التمويل : يقدم بنك البدر تمويل مالي يخفف من المساهمة الشخصية للمستثمر على المدى الطويل (قرض التحدي) حيث يساهم البنك ب 80% وصاحب القرض ب 20%

وبالتالي تمويل مشروع بقيمة 114.466.527,95 دج سيكون كتالي :

- مبلغ المساهمة الشخصية : 22.893.305,59

- مبلغ قرض التحدي : 91.573.222,36

2-3 جدول إستهلاك القرض :

ان القرض طويل الاجل والذي تقدر قيمته ب 91.573.222,36 دج ، سوف يمنح في بطاقة الإدارية MADR-MICL رقم 108 بتاريخ 23 فيفري 2011 ، وبدعم انشاء المزارع وتربية المواشي سيتم تخفيض سعر الفائدة الى 0% خلال الخمس سنوات الأولى من المشروع ، ثم يرفع معدل الفائدة ب 1% بين السنة 6 و 7 ، ثم يصبح 3% في السنة 8 و 9 ، وابتداءا من السنة العاشرة يصبح معدل الفائدة كامل وهو 5.25% .

ويقدم الجدول التالي سداد القرض بأقساط خلال 6 سنوات

(الجدول رقم 05 : جدول سداد القرض)

السنة	المبلغ الابتدائي	الفائدة	TVA 17%	تسديد الباقي	الإجمالي
1	0.00	0.00	0.00	91573222.36	0.00
2	15262203.73	0.00	0.00	76311018.63	15262203.73
3	15262203.73	0.00	0.00	61048814.90	15262203.73
4	15262203.73	0.00	0.00	45786611.17	15262203.73
5	15262203.73	0.00	0.00	30524407.44	15262203.73
6	15262203.73	305244.07	51891.49	15262203.71	15619339.30
7	15262203.73	152622.04	25945.75	-	15440771.51

2-4 تكاليف الاستغلال :

وهي كالآتي :

- النشاط الإنتاجي وتكاليف المواد الخام كالخضروات والفواكه والمواد المضافة .

– تكلفة اليد العاملة : وهي تتعلق برواتب الموظفين وتكاليف العمل .

– رسوم الخدمات : كفاتورة الغاز والكهرباء والهاتف.

– تكاليف التأمين : كاتأمين على الممتلكات.

– الرسوم المالية : وهي تتعلق بالمصلحة التي تم انشاؤها بواسطة قرض مصرفي بمعدل مدعوم .

– تكاليف متنوعة : كتكاليف صيانة المعدات

2-4-1 التكاليف الشخصية :تتمثل التكاليف الشخصية في مايلي :

(الجدول رقم 06 : التكاليف الشخصية)

العنوان	العدد	الراتب الإجمالي/الشهر	الراتب السنوي
المدير	1	45000.00	540000.00
الاطار التقني	2	38000.00	912000.00
وكيل الادارة	2	25000.00	600000.00
تقني الانتاج	1	35000.00	420000.00
ضابط الجودة	1	30000.00	360000.00
المحاسب	1	30000.00	360000.00
أمين المستودع	1	25000.00	300000.00
السائق	2	25000.00	600000.00
عامل خاص	2	23000.00	552000.00
عمال متنوعون	2	20000.00	480000.00
عمال الامن	2	18000.00	432000.00
الإجمالي	**17**		**5556000.00**

2 4 2 التكاليف المالية : تتمثل التكاليف المالية في مايلي :

(الجدول رقم 07 : التكاليف المالية)

السنة	1	2	3	4	5
القرض البنكي	91573222 36.	76311018 63.	60858666 66.	45786611 17.	30524407 44.
الفائدة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
T.V.A	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع النفقات المالية	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**

2-4-3 تكاليف أخرى : تتمثل التكاليف الأخرى في مايلي :

(الجدول رقم 08 : التكاليف الاخرى)

العنوان/السنة	1	2	3	4	5
تكلفة الانتاج	72300000.00	74469000.00	76703070.00	79004162.1	81374268.96
تكاليف الخدمات	1720000.00	1771600.00	1824748.00	1879490.44	1935875.15
تكلفة الصيانة	480000.00	494400.00	509232.00	524508.96	540244.23
تكاليف متنوعة	150000.00	154500.00	159135.00	163909.05	168826.32
رسوم التأمين	1000000.00	1030000.00	1060900.00	1092727.00	1125508.81
الاجمالي	**75650000.00**	**77919500.00**	**80257085.00**	**82664797.55**	**85144741.48**

2 4 ايرادات المشروع :

يتم حساب الإيرادات المقدرة على أساس مبيعات المنتجات المتوقعة من المشروع (المربى،معجون الطماطم...) مع الاخذ بعين الاعتبار الأسعار الحالية في السوق.

من اجل الحصول على متوسط الإنتاج اليومي 36 وحدة في اليوم (600كغ/سا x 6 ساعة/اليوم) وبمتوسط سعر 140.00 دج للكيلوغرام سيكون اجمالي الإيرادات السنوية كتالي :

36وحدة x 25يوم/الشهر x 11 شهر = 9900 وحدة

9900وحدة x 14000دج = 138600000.00 دج

وهنا يتم حساب اتجاه الإنتاج في السنوات التالية :

(الجدول رقم 09 : تطور الإيرادات)

السنة	1	2	3	4	5
إيرادات الانتاج	138600000.0	142758000.0	147040740.0	151451962.2	155995521.07

2-6 الاهتلاكات :

2-6-1 اهتلاك المعدات الكهربائية : تتمثل اهتلاكات معدات الكهربائية في مايلي :

(الجدول رقم 10 : اهتلاك المعدات الكهربائية)

السنة	قيمة الاصل	قسط الاهتلاك	التراكم	الصافي
1	3189419.78	637883.96	637883.96	2551535.82
2	3189419.78	637883.96	1275767.92	1913651.86
3	3189419.78	637883.96	1913651.88	1275767.90
4	3189419.78	637883.96	2551535.84	637883.94
5	3189419.78	637883.96	3189419.80	0.00

2 4 2 اهتلاك وسائل النقل : تتمثل اهتلاكات وسائل النقل في مايلي :

(الجدول رقم 11 : اهتلاك وسائل النقل)

السنة	قيمة الاصل	قسط الاهتلاك	التراكم	الصافي
1	12235826.17	2447165.23	2447165.23	9788660.94
2	12235826.17	2447165.23	4894330.46	7341495.71
3	12235826.17	2447165.23	7341495.69	4894330.48
4	12235826.17	2447165.23	9788660.92	2447165.25
5	12235826.17	2447165.23	12235826.15	0.00

2-6-3 إهتلاك معدات الإنتاج : تتمثل اهتلاكات معدات الانتاج في مايلي :

(الجدول رقم 12 : اهتلاك معدات الإنتاج)

السنة	قيمة الاصل	قسط الاهتلاك	التراكم	الصافي
1	53366590.00	3557772.67	3044979.47	50321610.53
2	53366590.00	3557772.67	6089958.94	47276631.06
3	53366590.00	3557772.67	9134938.41	44231561.59
4	53366590.00	3557772.67	12179917.88	41186672.12
5	53366590.00	3557772.67	15224897.35	38141692.65
6	53366590.00	3557772.67	18269876.82	35096713.18
7	53366590.00	3557772.67	21314856.29	32051733.71
8	53366590.00	3557772.67	24359835.76	29006754.24
9	53366590.00	3557772.67	27404815.23	25961774.77
10	53366590.00	3557772.67	30449794.70	22916795.30
11	53366590.00	3557772.67	33494774.17	19871815.83
12	53366590.00	3557772.67	36539753.64	16826836.36
13	53366590.00	3557772.67	39584733.11	13781856.89
14	53366590.00	3557772.67	42629712.58	107368773.42
15	53366590.00	3557772.67	45674692.05	0.00

2-6-4 إهتلاك المباني والأراضي : تتمثل اهتلاكات المباني والاراضي في مايلي:

(الجدول رقم 13 : اهتلاك المباني والأراضي)

السنة	قيمة الاصل	قسط الاهتلاك	التراكم	الصافي
1	45674692.00	2283734.60	2733734.60	42940957.40
2	45674692.00	2283734.60	5467469.20	40207222.80
3	45674692.00	2283734.60	8201203.80	37473488.20
4	45674692.00	2283734.60	10934938.40	34739753.60
5	45674692.00	2283734.60	13668673.00	32006019.00
6	45674692.00	2283734.60	16402407.60	29272284.40
7	45674692.00	2283734.60	19136142.20	26538549.80
8	45674692.00	2283734.60	21869876.80	23804815.20
9	45674692.00	2283734.60	24603611.40	21071080.60
10	45674692.00	2283734.60	27337346.00	18337346.00
11	45674692.00	2283734.60	30071080.60	15603611.40
12	45674692.00	2283734.60	32804815.20	12869876.80
13	45674692.00	2283734.60	35538549.80	10136142.20
14	45674692.00	2283734.60	38272284.40	7402407.60
15	45674692.00	2283734.60	41006019.00	4668673.00
16	45674692.00	2283734.60	43739753.60	1934938.40
17	45674692.00	2283734.60	46473488.20	-798769.20
18	45674692.00	2283734.60	49207222.80	-3532530.80
19	45674692.00	2283734.60	51940957.40	-6266265.40
20	45674692.00	2283734.60	54674692.00	0.00

إجمالي الإهتلاكات : تتمثل اجمالي الاهتلاكات في مايلي :

(الجدول رقم 14 : إجمالي الإهتلاكات)

السنة	1	2	3	4	5
اجمالي الاهتلاكات	8926555.86	8926555.86	8926555.86	8926555.86	8926555.86

2-7 المؤشرات اللإقتصادية للمشروع :

وتعرف ربحية المشروع من خلال حساب VAN(صافي القيمة الحالية) و TRI(معدل العائد الداخلي) و IP(مؤشر الربحية) و DRC(فترة استرداد رأس المال)

2-7-1 خصم التدفقات المالية : تتمثل خصم التدفقات المالية في مايلي:

(الجدول رقم 15 : خصم التدفقات المالية)

التعيين	1	2	3	4	5
تكاليف التشغيل	90132555.86	92404055.86	94739640.86	97147353.41	99627297.34
الايرادات	138600000.00	142758000.0	147040740.0	1511451962.2	155995521.07
تدفقات غير مخصومة	4846744.14	5035944.14	52301099.14	54304608.79	5638223.73
معدل الخصم	0.909	0.826	0.751	0.683	0.620
التدفقات المخصومة	44056906.72	4159400.86	39278125.45	3709047.80	34948298.71
التدفقات المتراكمة	44056906.72	85650916.58	124929042.0	162019089.84	196967388.55

2 7 2 القيمة الحالية الصافية VAN و معدل العائد الداخلي TRI

القيمة الحالية الصافية (VAN) : ويكتب من الشكل التالي :

$$VAN = FNt_1 \times (1+t)^{-1} + FNt_2 \times (1+t)^{-2} + FNt_3 \times (1+t)^{-3} + FNt_4 \times (1+t)^{-4} +$$

$$FNt_5 \times (1+t)^{-5} + FNt_6 \times (1+t)^{-6} + FNt_7 \times (1+t)^{-7} - I$$

$$VAN=33467444.14 \times (1+0)^{-1}+34905944.14 \times (1+0)^{-2}$$

$$+36387599.14 \times (1+0)^{-3}+37913703.79 \times (1+0)^{-4}+39485591.58$$

$$\times (1+0)^{-5}+39485591.58 \times (1+0)^{-6}+39485591.58 \times (1+0)^{-7}-$$

$$114466527.95$$

$$VAN=25631362.92-114466527.95$$

$$VAN=141846734.97\ DA$$

بعد حساب (VAN) نجد انه موجب ومنه نستنتج ربحية الاستثمار

معدل العائد الداخلي (TRI) : ويحسب كالتالي :

معدل العائد الداخلي = الربح الإجمالي / رقم الاعمال x 100

معدل العائد الداخلي = $(138600000/33669550.47) \times 100$

معدل العائد الداخلي = 24.29%

2-7-3 مؤشر الربحية (IP) :

هو مؤشر يقيس ريحية راس مال المستثمر من الاستغلال وهو يربط بين القيمة الحالية الصافي لتدفقات النقدية ورأس المال .

مؤشر الربحية = مجموع التدفقات/الاستثمارات

مؤشر الربحية $=(36387599.14+34905944.14+33467444.14)$

$/ (39485591.58+37913703.79+114466527.95$

مؤشر الربحية = 1.59

2-7-4 فترة الإسترداد (DRC) :

هي الفترة التي يتم فيها استرداد رأس مال الاستثمار وتحسب كتالي :

فترة الاسترداد = الاستثمار / متوسط التدفقات

فترة الاسترداد = *114466527.95 / 36432056.56*

فترة الاسترداد = 3.14 اذن فترة الاسترداد هي 3 سنوات و شهر و20 يوم

2 7 5 حسابات الخزينة : تتمثل حسابات الخزينة في مايلي :

(الجدول رقم 16 : جدول حسابات الخزينة)

التعيين	1	2	3	4	5
نتيجة الاستغلال	33467444.14	34905944.14	36387599.14	37913703.79	39485591.58
الإهتلاك	8926555.86	8926555.86	8926555.86	8926555.86	8926555.86
التدفق النقدي	**42394000.00**	**43832500.00**	**46314155.00**	**46840259.65**	**48412147.44**
سداد الديون	0.00	15262203.73	15262203.73	15262203.73	15262203.73
الأموال المتبقية	42394000.00	28570296.27	30051951.27	31578055.92	33149943.71
تقرير الخزينة	**42394000.00**	**70964296.27**	**101016247.54**	**132594303.46**	**165744247.17**

2-8- توقعات نتائج التشغيل :

2-8-1 جدول حسابات النتائج : ويتمثل جدول حسابات النتائج في ما يلي :

(الجدول رقم 17 : جدول حسابات النتائج)

التعيين/السنة	1	2	3	4	5
اجمالي رقم الاعمال	138600000.00	142758000.00	147040740.00	151451962.20	155995521.07
تكلفة الإنتاج	72300000.00	74469000.00	76703070.00	79004162.10	81374286.96
تكاليف الصيانة	480000.00	494400.00	509232.00	524508.96	540244.23
تكاليف الخدمات	1720000.00	1771600.00	1824748.00	1879490.44	1935875.15
تكاليف العمالة	5556000.00	5556000.00	5556000.00	5556000.00	5556000.00
النفقات المالية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
نفقات متنوعة	150000.00	154500.00	159135.00	163909.05	168826.32
مصاريف التأمين	1000000.00	1030000.00	1060900.00	1092727.00	1125508.81
الاهتلاكات	8926555.86	8926555.86	8926555.86	8926555.86	8926555.86
إجمالي التكاليف	**9013255.86**	**92402055.86**	**94739640.86**	**97147353.41**	**99627297.34**
إجمالي الارباح	**48467444.14**	**50355944.14**	**52301099.14**	**54304608.79**	**56368223.73**
الضرائب على الأرباح	15000000.00	15450000.00	15913500.00	16390905.00	16882635.15
صافي الإيرادات التشغيلية	**33467444.14**	**34905944.14**	**36387599.14**	**3791373.79**	**39485591.58**

2-8-2 تقدير ميزانية التشغيل:سيتم تكوين ميزانية التشغيل للخمس سنوات الأولى .

2-8-2-1: فتح الميزانية العمومية الافتتاحية : وتتمثل الميزانية الافتتاحية فيما يلي :

(الجدول رقم 18 : الميزانية الافتتاحية)

الأصـــــــول				الخصـــــــــوم	
	القيمة الاجمالية	الاهتلاك	القيمة الصافية		المبلغ
		0.00		**الأموال الخاصة**	
وسائل النقل	12235826.17	0.00	12235826.17	المساهمة الشخصية	22893305.59
المعدات الكهربائية	3189419.78	0.00	3189419.78		
معدات الانتاج	53366590.00	0.00	53366590.00		
المعدات الهيدروليكية		0.00			
المرافق	45674692.00	0.00	45674692.00		
		0.00			
				الديون	
				قروض طويلة الاجل	91573222.36
الاجمالي	**114466527.95**		**114466527.95**		**114466527.95**

2-8-2-2 : فتح الميزانية العمومية لسنة الأولى: وتتمثل ميزانية السنة الاولى فيما يلي :

(الجدول رقم 19 : ميزانية السنة الاولى)

الأصـــــــول				الخصـــــــوم	
	القيمة الاجمالية	الاهتلاك	القيمة الصافية		المبلغ
		–	–	**الأموال الخاصة**	
وسائل النقل	12235826.17	2447165.23	9788660.94	المساهمة الشخصية	22893305.59
المعدات الكهربائية	3189419.78	637883.96	2551536.42		
معدات الانتاج	53366590.00	3557772.67	49808817.33		
المعدات الهيدروليكية		–	–		
المرافق	45674692.00	2283734.6	43390957.40		
		–	–	**الديون**	
				قروض طويلة الاجل	91573222.36
				نتيجة الدورة	33467444.14
الاجمالي	**156860527.95**	**8926556.46**	**147933972.09**		**147933972.09**

2-8-2-3 : فتح الميزانية العمومية لسنة الثانية : وتتمثل ميزانية السنة الثانية فيما يلي :

(الجدول رقم 20 : ميزانية السنة الثانية)

الأصـــــــول				الخصـــــــوم	
	القيمة الاجمالية	الاهتلاك	القيمة الصافية		المبلغ
		-	-	**الأموال الخاصة**	
وسائل النقل	12235826.17	4894330.47	7341495.70	المساهمة الشخصية	22893305.59
المعدات الكهربائية	3189419.78	127577.91	1913653.06		
معدات الانتاج	53366590.00	711545.33	46251044.67		
المعدات الهيدروليكية		-	-	النتيجة الدورة السابقة	33467444.14
المرافق	45674692.00	4597469.20	41107222.80		
		-	-	**الديون**	
				قروض طويلة الاجل	76311018.63
المتاحات	70964296.27	-	70964296.27	نتيجة الدورة	34905944.14
الاجمالي	**185430824.22**	**17853112.91**	**167577712.50**		**167577712.50**

2-8-2-4 : فتح الميزانية العمومية لسنة الثالثة : وتتمثل ميزانية السنة الثالثة فيما يلي :

(الجدول رقم 21 : ميزانية السنة الثالثة)

الأصـــــــول				الخصـــــــوم	
	القيمة الاجمالية	الاهتلاك	القيمة الصافية		المبلغ
		-	-	**الأموال الخاصة**	
وسائل النقل	12235826.17	7341495.70	4894330.47	المساهمة الشخصية	22893305.59
المعدات الكهربائية	3189419.78	1913651.87	1275769.71		
معدات الانتاج	53366590.00	10673318.00	42693272.00		
المعدات الهيدروليكية		-	-	النتيجة الدورة السابقة	68373388.28
المرافق	45674692.00	6851203.80	3823488.20		
		-	-	**الديون**	
		-	-	قروض طويلة الاجل	61048814.90
المتاحات	101016247.54	-	101016247.54	نتيجة الدورة	36387599.14
الاجمالي	**215482775.49**	**26779669.37**	**188703107.92**		**188703107.91**

2-8-2-5 : فتح الميزانية العمومية لسنة الرابعة: وتتمثل ميزانية السنة الرابعة فيما يلي :

(الجدول رقم 22 : ميزانية السنة الرابعة)

الأصـــــــول				الخصـــــــوم	
	القيمة الاجمالية	الاهتلاك	القيمة الصافية		المبلغ
		-	-	**الأموال الخاصة**	
وسائل النقل	12235826.17	9788660.94	2447165.23	المساهمة الشخصية	22893305.59
المعدات الكهربائية	3189419.78	2551535.82	937885.99		
معدات الانتاج	53366590.00	14231090.67	39135499.33		
المعدات الهيدروليكية		-	-	النتيجة الدورة السابقة	104760987.42
المرافق	45674692.00	9134938.40	36539753.30		
		-	-	**الديون**	
		-	-	قروض طويلة الاجل	45786611.17
المتاحات	132594303.46	-	132594303.46	نتيجة الدورة	37913703.79
الاجمالي	**247060831.41**	**35706225.83**	**211354907.62**		**211354907.97**

2-8-2-6: فتح الميزانية العمومية لسنة الخامسة:وتتمثل ميزانية السنة الخامسة فيما يلي :

(الجدول رقم 23 : ميزانية السنة الخامسة)

الأصـــــــول				الخصـــــــوم	
	القيمة الاجمالية	الاهتلاك	القيمة الصافية		المبلغ
		-	-	**الأموال الخاصة**	
وسائل النقل	12235826.17	12235826.17	0.00	المساهمة الشخصية	22893305.59
المعدات الكهربائية	3189419.78	3189419.78	0.00		
معدات الانتاج	53366590.00	17788863.33	35577726.67		
المعدات الهيدروليكية		-	-	النتيجة الدورة السابقة	142674691.21
المرافق	45674692.00	11418673.00	34256019.00		
		-	-	**الديون**	
		-	-	قروض طويلة الاجل	30524407.44
المتاحات	165744247.17	-	165744247.17	نتيجة الدورة	39485591.58
الاجمالي	**280210775.12**	**44632782.28**	**23557792.84**		**23557792.82**

الإستنتـــــاج:

في النهاية تتعلق دراستنا هذه بابراز التقنية الاقتصادية المتعلقة بانشاء المصنع الحديث لتحويل و تعليب الخضر و الفواكه في اطار النشاط الرئيسي للانتاج في عدة انواع من المواد المعلبة و نصف المعلبة و انواع المعجون المتواجد بولاية المسيلة .

لذلك كان محور دراستنا يتالف من جزئين رئيسيين:

الجزء الاول يهتم بمراجعة اهم خصائص المشروع، اما الجزء الثاني فقد تم فيه تقديم الجوانب الفنية و المالية الخاصة بهذا المشروع.

إن هذا المشروع جد مربح و قد عرف انطلاقة جيدة بمردود جيد رغم حجم الاستثمار.

بهذا المشروع حول المصنع الحديث لتعليب الخضر و الفواكه تتشرف مؤسسة **E.U.R.L للتاج الذهبي** بالوفاء بكل التزاماتها تجاه كل المساهمين سواء البنك او الثلث الآخر من المساهمين.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تم التطرق الي دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم اسقاطها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة (BADR)، حيث تم دراسة ملف قرض لانشاء مؤسسة تختص في تعليب المصبرات بالتطرق أولا الى دراسة الملف التقني ثم الى دراسة الملف المحاسبي فدراسة الميزانية التقديرية لخمس سنوات لهاته المؤسسة وقد وجد ان المؤسسة بإمكانها تحقيق ارباح والمساهمة في التنمية الاقتصادية وقد لوحظ ان للبنك دور مهم في تمويل مختلف المؤسسات في الاقتصاد الجزائري .

الخاتمة العامة

الخاتمـــة:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق يكتسي أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثرالوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولى الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي .إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي والدولي، لبناء كيان قوي قادر على الانتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، هذا سيؤدي إستراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل ، ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه و من خلا ل بحثنا المستمر الاجابة على الفرضيات المطروحة و عدة نتائج و التوصيات المقترحة و أفاق البحث نلخصها في النقاط التالية:

1- <u>نتائج اختبار الفرضيات:</u>

-الفرضية الاولى:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي و نجاحها يعد عاملا مهما في تطوير هذا الأخير.

أثبتت هذه الفرضية صحتها بأن هذا القطاع يعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهذا من خلال توفير مناصب شغل جديدة و التخفيف من حدة الفقر و النزوح الريفي بالإضافة الى المساهمة في رفع الدخل القومي و القيمة المضافة فهي تمثل النسيج الاقتصادي لكل دولة.

-الفرضية الثانية:

تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي. "

توصلنا الى صحة هذه الفرضية من خلال ابراز هذه الآلية لقدرتها بجدارة من خلال توفير أهم أساليب و طرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكافة القطاعات الأخرى.

-الفرضية الثالثة:

يسهل بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة المسيلة – حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك.

تبينت صحة الفرضية و ذلك لأن بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة المسيلة – يقوم بتمويل العديد من المشاريع و التي أهمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان استرجاع القرض.

2- <u>النتائج المتوصل اليها</u>: تنقسم هذه النتائج الى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية

النتائج النظرية: تتلخص نتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام.

- تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم و تطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل و رفع الناتج القومي و القيمة المضافة مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة.

- بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و الصعوبات القانونية و مشاكل المحيط و التسويق و المنافسة و لقد شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة زيادة غير ملحوظة خلال السنوات الأخيرة تطور عددها خاصة بعد انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

النتائج التطبيقية: من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة المسيلة– نستنتج ما يلي:

– ينفذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة المسيلة – كل العمليات البنكية و منح الائتمان بكل أنواعه.

– زيادة الضمانات في تقديم القروض و كل التسهيلات الائتمانية لضمان استرجاع القرض.
– لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ و نسب التمويل المقدمة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة المسيلة – للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا عام بعد عام.

3– التوصيات المقترحة:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل اليها:

– تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.

– ضرورة مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية.
– يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اتباع أساليب جديدة ، تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات كأسلوب رأس المال المخاطر ، و التمويل الاسلامي.
– حث البنوك و تحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار و تنويع المنتجات المصرفية و جعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- أفـــــاق البحــث:

في هذا الاطار و بناءا على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا و هي:

- إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة في الفكر الاقتصادي.
- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حل مشكل البطالة في البلاد النامية.
- التمويل الثلاثي و دوره في انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انضمام الجزائر الى OMC و أثارها على سيرورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. محمد سعيد أنور سلطان , **إدارة البنوك** , الدار الجامعية الجديدة , الإسكندرية , مصر .
2. احمد صلاح عطية , **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2003 .
3. محمد عبد الفتاح الصيرفي,**إدارة البنوك** ، مصر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر,2007 .
4. جهاد عبد الله عفافنة و قاسم موسى, **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن,2004 .
5. أيمن الشنطي و عامر شقر ، :**مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** , عمان ، دار البداية للنشر و التوزيع ، 2007.
6. ملفح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن, 2000 .
7. محمد صالح الحناوي و إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 .

ثانيا : الرسائل ولأطروحات :

- **الأطروحات**

1. عثمان لخلف , **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –حالة الجزائر–** , أطروحة دكتوراه , العلوم الاقتصادية , (غير منشورة) , جامعة الجزائر , الجزائر , 2003–2004 .
2. يوسف قريشي , **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** , أطروحة دكتوراه , تخصص علوم التسيير , جامعة الجزائر , 2005.

- **رسائل الماجستير**

1. سخري كمال , **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية** , مذكرة ماجستير, جامعة قلصدي مرباح ,ورقلة ,2013 .
2. عبد الحكيم عمران ,**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة ماجستير, جامعة محمد بوضياف, المسيلة ,2013.
3. زويتة محمد صالح , **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** , مذكرة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , 2006-2007 .
4. عبد الكريم اللطيف , **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياية الإصلاح –حالة الاقتصاد الجزائري–** , مذكرة ماجستير , العلوم الاقتصادية , (غير منشورة) , جامعة الجزائر , 2002-2003 .
5. ليلى لولاشي , **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** , مذكرة ماجيستير , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ,تخصص نقود وتمويل , جامعة بسكرة , 2003-2004 .

ثالثا : الدورات التدريبية والملتقيات العلمية :

1. صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي ,**الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في القضاء على البطالة**, متطلبات تأهيل , الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 18-17أفريل ، 2006.
2. علي سالم أرميص , **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** , الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية ,جامعة الشلف , الجزائر , يومي 17-18 أفريل 2006 .
3. علي همال , **أهمية القيادة الإبتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** , الملتقى الدولي حول : القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي , دمشق , سوريا , يومي 13-14 أكتوبر 2003 .

4. حياة نجار و مليكة زغيب ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول : البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية ، جامعة 8ماي1945 قالمة ،يومي 7و 8ديسمبر ، 2004.
5. بوزهرة محمد , **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية** , الملتقى الدولي حول : تمويل المشروعات ص و م وتطويريها في الاقصاديات المغاربية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , سطيف , 25-28 ماي 2003 .
6. حياة براهيمي و نبيلة جعيجع , **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر** , الملتقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة , جامعة المسيلة , الجزائر , 15-16 نوفمبر 2011
7. عبد المليك مزهودة ، **التسيير الإستراتيجي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصغيرة** , الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ، جامعة سطيف ، أيام و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربيةالمتوسطة 25 – 28ماي ، 2003 .
8. فريد لرقط و آخرون , **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها** , الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية , جامعة سطيف , الجزائر , يومي 25-28 ,2003 .
9. منصور بن عمارة , **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها** , الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص و م وتطورها في اقتصاديات المغاربة , جامعة باجي مختار عنابة , أيام 25-28 ماي 2003 .